

منظمة العمل العربية
المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث
العمل

جمهورية جيبوتي
وزارة العمل المكلفة بالإصلاح الإداري

ورقة عمل
حول
عمل لائق ومنتج للجميع في سوق عمل تنافسي
في جمهورية جيبوتي

إعداد

أستاذ/محمد صالح دركلي

المقدمة

أدركت الحكومة الجيبوتية أن تغيير أنماط النمو لتحقيق التغيرات الهيكلية في الاقتصاد وسوق العمل يتطلب جهودا وطنية مميزة وعلى رأسها سياسة وطنية للتشغيل مقرونة بخطة عمل تنفيذية .

بدأت الحكومة في ابريل 2014 من خلال وزارة العمل المكلفة بالإصلاح الإداري عملية صياغة السياسة الوطنية للتشغيل تغطي الفترة 2014-2024 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، و هي نتيجة حوار الأطراف الثلاثة والحوار الاجتماعي أجريت بشكل جيد ومشاورات نظمت حول التحليل التشخيصي لوضع التشغيل.

وهي أيضا من الأهداف الإنمائية حسب رؤية جيبوتي 2035 والمتعلقة بالعمل ورفع مستوى قوة العمل والحد من البطالة وبناء القدرات والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل وتطوير القطاع الخاص وخاصة تشجيع خلق فرص عمل لائق من خلال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،على الرغم من أهمية قطاع الخاص إلا أنه يواجه العديد من المشاكل والمعوقات ومن هذه المعوقات عدم وجود بيئة مواتية ومناسبة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تشريعات وسياسات الرامية إلى دعم وتعزيز دور مؤسسات التمويل، وضعف المساعدات الفنية اللازمة ومحدودية مجالات البحث العلمي لدعم دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

الرؤية والنتائج المتوقعة من السياسة الوطنية للتشغيل

رؤية سياسة الوطنية للتشغيل هي ضمان (عمل لائق منتج للجميع في سوق عمل تنافسي في جمهورية جيبوتي) . ومن المتوقع خلق 114000 فرصة عمل بحلول 2024، وذلك لخفض معدل البطالة التي تصل حاليا 48% إلى 31% بحلول 2024.

الأهداف الإستراتيجية للسياسة الوطنية للتشغيل

تتمحور السياسة الوطنية للتشغيل في سبعة أهداف إستراتيجية :

1- زيادة وتحسين التدريب التقني والمهني بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل.

هذه الإستراتيجية تهدف إلى إعادة النظر في نظام التعليم عامة لصالح التعليم التقني والمهني على المدى المتوسط والطويل، بهدف الوصول إلى 33% من القوى العاملة التي لديها المؤهلات المهنية المناسبة لاحتياجات سوق العمل.

2- تحسين فرص العمل وإشراك الشباب والمرأة .

هذه الإستراتيجية تهدف إلى تشجيع إدماج مخزون الكبير من العاطلين والذين في انتظار العثور على فرص عمل، وذلك من خلال تعزيز قدراتهم، وذلك لهدف تخفيض البطالة بين أوساط الشباب عامة والمرأة إلى النصف بحلول 2024

3- تطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تعزيز فرص العمل في القطاع الخاص من خلال تشجيع إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة/الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن المتوقع خلق 90000 ألف فرصة عمل في هذا القطاع خلال العقد 2014-2024 ، ليرتفع حصة القطاع الخاص في سوق العمل من 15% 2012 إلى 24% بحلول 2024

4- تعزيز فرص العمل المنتج في قطاع الأولي.

هذه الإستراتيجية تهدف إلى تعزيز فرص العمل القائمة وتشجيع خلق 8000 فرصة عمل جديدة في هذا القطاع مثل الصيد والزراعة والثروة الحيوانية لصالح الشباب والمرأة.

5- تعزيز حسن سير سوق العمل .

تحسين تنظيم سوق العمل والحوار الاجتماعي من اجل ضمان مرونة سوق العمل والأمن الوظيفي.

6- تعزيز الحماية الاجتماعية.

تهدف إلى تحسين وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي الشامل وكذلك لتعزيز السلامة والصحة في العمل.

7- تعزيز قدرات الجهات المعنية في سوق العمل

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تعزيز قدرات المؤسسات الفنية والبشرية لجميع المعنيين في سوق العمل لضمان تنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل.

الجهات التنفيذية والرصد والتقييم للسياسة الوطنية للتشغيل:

أولاً: التنفيذ

يتم تنفيذ هذه البرامج عبر ثلاث جهات:

1- وحدات إدارة البرنامج :

هذه الوحدات تخضع للجهات المعنية أو الوزارات المعنية ، بالتعاون مع جميع المعنيين بهذه البرامج.

2- وحدة التنسيق والتنشيط:

هذه الوحدة من اختصاص وزارة العمل، وهي تقوم بتنسيق وتنشيط وتنفيذ جميع برامج سياسة الوطنية للتشغيل.

3- مجلس الوطني للعمل والتشغيل والتكوين المهني:

ويقوم بتوجيه وترشيد تنفيذ سياسة الوطنية للتشغيل، ويتكون من مجموعة من المعنيين في سوق العمل، ويضم لجنة فنية دائمة.

ثانياً: الرصد

يتم متابعة تنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل على النحو التالي:

- مراقبة النفقات ومتابعة التنفيذ المالي للبرامج وهي مسؤولية إدارة تنفيذ الميزانية، وإدارة التمويل الخارجي.
- رصد تنفيذ الفني للبرامج هي مسؤولية وحدة إدارة البرنامج في الوزارة المعنية ووحدة التنسيق والتنشيط.

- متابعة مدى فاعلية البرامج هي مسؤولية وحدة التنسيق والتنشيط بالتعاون مع إدارة الإحصاء وإدارة الاقتصاد في الوزارة المالية والاقتصاد.

يتم إعداد تقرير ربع سنوي حول (المتابعة وتنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل) وتقديمه إلى المجلس الوطني للعمل والتشغيل والتكوين المهني.

ثالثاً: التقييم

هذا المكون يشمل التقييم الذاتي السنوي والتقييم الخارجي.

التقييم الذاتي السنوي هو من مسؤولية مفتشيه المالية (المراجعة المالية) وإدارة الاقتصاد(تقييم أداء البرنامج) بالتعاون مع إدارة الإحصائيات والدراسات السكانية والمرصد الوطني للعمل.

التقييم الخارجي سيتم من قبل فريق خارجي وتحت مسؤولية إدارة الاقتصاد ووحدة التنسيق والتنشيط.

برامج خطة العمل 2014-2018

تتمحور خطة العمل التنفيذية للسياسة الوطنية للتشغيل في سبعة (7) برامج :

1 - برنامج لتطوير وتحسين التعليم التقني والفني.

2- برنامج لتحسين فرص العمل وإشراك الشباب والمرأة.

3- برنامج لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة/الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4- برنامج لتعزيز فرص العمل المنتج في القطاع الأولي.

5- برنامج لتعزيز الأداء السلس لسوق العمل.

6- برنامج لتعزيز الحماية الاجتماعية.

7- برنامج لبناء قدرات المشاركين في سوق العمل.

انطلاق من موضوع هذه الندوة التي تهدف إلى نشر ثقافة العمل الحر في المجتمع وتنمية روح المبادرة والريادة لدى الشباب سنتطرق إلى البرنامج الثالث من هذه البرامج السبعة و الذي يهدف إلى تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وما تحقق منها في ارض الواقع ودور وزارة العمل في هذا الميدان.

برنامج لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل لائق

الهدف الإستراتيجي من البرنامج:

نظرا لأهمية هذا القطاع أخذت الحكومة تركز الجهود عليها حيث أصبحت تشجع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بعد أن أثبتت قدرتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تعاني منها الدولة مثل البطالة ، وبالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة لأيدي العاملة وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي ، ما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل ، وكما أن لهذه الصناعات دور كبير في بناء الاقتصاد الوطني ، من خلال استغلال الإمكانيات والقدرات القائمة وتطويرها.

النتائج المتوقعة من البرنامج :

النتيجة المتوقعة من سياسة الوطنية للتشغيل وبحسب هدف الإستراتيجي من هذا البرنامج هو خلق 90000 ألف فرصة عمل في القطاع الخاص خلال الفترة من 2014-2024 ، بغية زيادة حصة قطاع الخاص من 15.4% في 2012 إلى 20.4% في 2024

الإطار المنطقي للبرنامج

الهدف الاستراتيجي	تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل لائق
الإشراف الفني	وزارة التجارة

الميزانية بالمليون ف.ج	2018	2017	2016	2015	2014	المشاركون	المسؤولية	الأنشطة	المستفيدون	النتيجة المنتظرة	فعل
16						جميع المتدخلين	الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار	1.1.1 نافذة موحدة لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والشباب والمرأة.	1.1 بيئة الأعمال تم تحسينها	1- تحسين بيئة مناسبة للمشاريع ص م/الصناعات ص، م
2.5						جميع المتدخلين	الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار	1.1.2 إدخال في قانون الاستثمار أحكام تشجع إنشاء المشروعات ص، م/الصناعات ص، م.			
بدون تكاليف						شركة الكهرباء ومصلحة المياه وجيبوتي تليكوم	وزارة التجارة	1.1.3 منح أسعار تفضيلية بالنسبة لتكاليف المياه والكهرباء لأصحاب هذه المشاريع.			

55.7						ادارة المشروعات ص، م / الصناعات ص، م	الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار، نافذة موحدة	1.1.4 وضع مكاتب تشجيع المشروعات ص، م / الصناعات ص، م في المناطق الداخلية من الجمهورية.		
2						ادارة المشروعات ص، م/الصناعات ص، م	الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار، ومصحة الضرائب	1.1.5- تقديم حوافز محددة (إعفاء ضريبي، تمويل) لتشجيع الاستثمار الخاص في المناطق الداخلية من البلاد.		
3.1						المجلس الأعلى الوطني للحوار بين قطاع العام والخاص	وزارة التجارة	1.1.6- رصد وتقييم و تحسين بيئة الأعمال الصغيرة والمتوسطة.		
3						الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار - للعمل و التكوين والإدماج المهني - الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية	وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2.1.1 إدخال نماذج من التدريب في ريادة الأعمال في برامج التعليم العام وفي التعليم الفني والتقني والتدريس الجامعي.	الشباب والمرأة	2- تشجيع ثقافة ريادة الأعمال 2.1 ثقافة الشركات ص، م قد تم ترويجها

240						الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار- أصحاب العمل- الغرفة التجارية- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	الوكالة الوطنية للعمل والتكوين والإدماج المهني	2.1.2 وضع 200 شاب تحت التدريب سنويا لدى الشركات القائمة لتعريفهم على إدارة الأعمال.		
220						الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار- وزارة الشباب والرياضة- أصحاب العمل- الغرفة التجارية-وزارة التجارة-وزارة التعليم العالي.	الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار	2.1.3 تنظيم مسابقة وطنية سنوية لخطط الأعمال المبتكرة في مجال المشروعات ص، م ، منح مبلغ قدره 10 مليون ف.ج لأفضل خمسة أعمال.		
1.4						جميع المتدخلين	الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار	2.1.4 رصد وتقييم الإجراءات الرامية إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال.		

152.3						صندوق جيبوتي للتنمية الاقتصادية- المجلس الوطني لشباب جيبوتي- وزارة الداخلية واللامركزية - المجلس الإقليمي	الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار	3.1.1- مرافقة أفضل الأعمال الأخرى للمسابقة الوطنية لبحث التمويل لها لدى المؤسسات التمويلية.	الشابات	3.1.1المشروعات ص،م الجديدة تم إنشاؤها من قبل الشباب الطموحين	3- تعزيز التدابير المبتكرة لمرافقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة
150						وكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار- صندوق الوطني للتنمية الاقتصادية- الغرفة التجارية	أمانة الدولة للتضامن الوطني	3.1.2- إنشاء وتشغيل حاضنة للمشروعات ص،م شباب20من ذوي القدرات.			
2.1						وكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية- وكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار- المعهد الوطني للإدارة العامة- الغرفة التجارية	إدارة المشروعات ص، م/الصناعات ص،م	3.2.1-تقديم الدعم والمشورة للمشروعات ص، م/الصناعات ص،م وفقا لاحتياجات هذا القطاع (الإدارة، التسويق، المحاسبة، إدارة الموارد البشرية ، استشارة مالية).	المروجين للمشروعات ص، م/الصناعات ص،م	3.2- خدمات المبتكرة لخدمة المشروعات ص، م/الصناعات ص،م	

5						وكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار- إدارة العامة للصناعة- الغرفة التجارية	إدارة المشروعات ص،م/الصناعات ت ص،م	3.2.2-إنشاء وتحديث دليل و موقع الكتروني لتشجيع المشروعات ص،م /الصناعات ص،م.			
21.6						وكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار- إدارة العامة للصناعة- الغرفة التجارية	إدارة المشروعات ص، م/الصناعات ص،م	3.2.3-تنظيم معرض تجاري سنوي لتشجيع المشروعات ص، م/الصناعات ص،م ومعلومات عن المروجين المحتملين.			
0.8						جميع المتدخلين	إدارة المشروعات ص، م/الصناعات ص،م	3.2.4-رصد وتقييم أثر معرض التجاري السنوي على المشروعات ص، م/الصناعات ص،م.			
435						صندوق التنمية الاقتصادية الجيبوتي- صندوق الوطني للائتمان والادخار	إدارة المشروعات ص، م/الصناعات ص،م	3.2.5- دعم المشروعات القائمة والوصول إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة، وخدمات مالية مبتكرة ملائمة لاحتياجاتهم.			
20.2						الغرفة التجارية- الوكالة الوطنية للعمل والتكوين والإدماج المهني	إدارة المشروعات ص، م/الصناعات ص،م	3.2.6-تنظيم ست دورات تدريبية سنوية و مستمرة لصالح المشروعات ص،م وفقا لاحتياجاتهم لتعزيز القدرات البشرية.			

3.6						وكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار- الغرفة التجارية- وزارة المناجم	إدارة المشروعات ص، م/الصناعات ص،م	4.1.1-تحقيق دراسة محددة حول إمكانات في قطاع الصناعات التقليدية ، الصناعات الزراعية ومواد البناء.	الشباب والمرأة	4.1-قطاع الصناعات الزراعية وصناعات مواد البناء مكتف	4- تعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الزراعية وإنتاج مواد
80						الجامعات- مراكز البحوث إدارة المشروعات ص، م	وزارة المكلفة بالمناجم	4.1.2- تعزيز البحث الجيولوجي لتطوير مواد البناء.			
120						الغرفة التجارية-مركز البحوث- إدارة المشروعات ص، م	وزارة التربية والتعليم والتكوين المهني - وزارة التعليم العالي	4.1.3- تشجيع تدريب العمالة المهرة من الفنيين والمهندسين في مجالات الصناعات الزراعية وصناعة مواد البناء.			
20						الغرفة التجارية- صندوق التنمية الاقتصادية الجيوتي- إدارة المشروعات ص، م/الصناعات ص،م	وكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار	4.1.4- تشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاعات الصناعات الزراعية ومواد البناء من خلال تقديم حوافز محددة وملانمة (الضرائب - التمويل).			
2.5						وكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار- المجلس الإقليمي	ادارة العامة للصناعة	4.1.5- تحقيق تشخيص كامل للوحدات الصناعية التي تعثرت في منطقة علي صبيح، واقتراح الحلول لاستئناف تلك الأنشطة			

						وكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار- المجلس الإقليمي- الغرفة التجارية- صندوق التنمية الاقتصادية الجيبوتي	ادارة العامة للصناعة	4.1.6- إحياء الصناعات المتعثرة في منطقة علي صبيح.		
						وكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار- المجلس الإقليمي- الغرفة التجارية- صندوق التنمية الاقتصادية الجيبوتي	إدارة العامة للصناعة	4.1.7- رصد وتقييم تعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الزراعية ومواد البناء.		
بدون تكاليف										
2.5										
1573.9								تكلفة الإجمالية للبرنامج		

شكرا

لحسن استماعكم